المهمة الملقاة على عاتق الجيل الجديد مهمة وطنية كبيرة.. لأنهم سيكونون الحكام ويبنون الوطن بطرق حديثة بعيدا عن الأفكار الرجعية والمتطرفة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

سؤال الوحدة في أزمنة متغيرة

أحمد الحبيشي

يقيناً ان سؤال الوحدة اليمنية هو سؤال معاصر بكل المقاييس إذ إرتبط بإشكاليات الهوية الوطنية في العصر الحديث ، بما هو عصر الرأسمالية والثورة الصناعية والكشوفات الجغرافية ونشوء الدول القومية وظهور الإستعمار كأداة للسيطرة على الأسواق وطرق الملاحة الدولية ، وماترتب على ذلك من صراع على النفوذ والمصالح القومية بين الدول الإستعمارية من جهة، وصراع بين هذه الدول وحركات التحرر الوطني من جهة أخرى. بمعنى أن الهوية الوطنية لم تكن محركاً لأحداث التاريخ الإسلامي وصراعاته الداخلية في عصور اقتصاد الخراج ، حيث كانت الهوية الإسلامية تجمع المسلمين في دولة الخلافة ، فيما كان الصراع على السلطة والثروة هو المحرك الرئيسي للصراع على الأراضي والحروب الداخلية بين الإقطاعيين وملاّك الأراضي ، والتي أسفرت عن نشوء دول ملوك الطوائف وسلاطين العشائر والقبائل على أطراف دولة الخلافة الإسلامية من المغرب العربي غرباً ، الى مصروالشام شمالاً، ومن اليمن جنوباً الى بلاد فارس وماوراء النهرين شرقاً.

كانت تلك الدول والممالك والسلطنات والمشيخات تؤسس شرعيتها على معادلة الدين والآيديولوجيا ، فهي من ناحية تتقاسم الهوية الإسلامية والإيمان بالدين الإسلامي مع مركز دولة الخلافة وبقية دول ملوك الطوائف والعشائر ، فيما تستخدم من ناحية أخرى ايديولوجيا دينية مذهبية لإضفاء الشرعية والتميز على استقلالها !

تأسيساً على ذلك ، يمكن القول إن بروز ظاهرة الآيديولوجيا في سؤال الوحدة اليمنية المعاصر يرجع إلى وجود دولتين مستقلتين تقاسمتا الهوية اليمنية منذ أواخر الستينات غداة استقلال الشطر الجنوبي من الوطن في الثلاثين من نوفمبر 1967م، حتى 22 مايو 1990م .

وقد ارتبط ظهور تلك الدولتين بدخول اليمن مرحلة خطيرة من الاستقطابات الداخلية والخارجية ، والصراعات السياسية والحروب الأهلية والمواجهات المسلحة الشطرية التي ألحقت ضرراً بليغاً بالمصالح العليا لشعبنا اليمني، وأفسحت المجال لقيام كل من الدولتين بتقنين عدد من الإجراءات والضوابط والقيود التي تمس الحريات العامة والحقوق المدنية للمواطنين وتصادر حرية تنقل الأفراد و المنتجات الوطنية والمطبوعات والصحف والمجلات والكتب اليمنية بين الشطرين ، فيما جرى بصورة متبادلة إحاطة هذه الأوضاع الشاذة بمناخ متوتر اتسم بالنزوع نحو إضفاء الطابع الأيديولوجي الصرف على التمايزات بين الشطرين.

في هذا السياق ظهرت تصورات دوغمائية وغير واقعية لتحقيق الوحدة من مواقع التفكير القديم ، واشتركت هذه التصورات والمفاهيم في إنتاج ثقافة سياسية مشوهة زعمت بوجود نظامين اجتماعيين متمايزين ومتوازيين لا يمكن أن يلتقيا إلا بتكريس أحدهما ، ونشرت الأوهام حول ضرورة العمل من أجل إنضاج الشروط التي تمكن كل نظام من نفي الآخر وإلغائه .

لم يكن هذا التفكير الذي عمل على تعريف الوحدة بواسطة نفيها وتكريس التشطير قبل قيام الجمهورية اليمنية حكراً على شطر واحد دون الآخر. بل أنه كان سمة مشتركة للتفكير السياسي القديم في كل من الشطرين إزاء قضية وحدة الوطن .. ولدى تصميم كل من الكيانين – الدولتين – لمخطط الأدوات والطرائق التنظيمية والسياسية والاقتصادية اللازمة لبلوغ هذا الهدف بشكل منفرد، لم يسلما معاً من مثالب نزعات الاحتكار والإلغاء والانفراد والتجريبية وتعسف الحقائق ، وما رافقها من تناقضات ومواجهات دورية طالت الأمن والاستقرار في الشطرين معاً ، وفي كل منهما على حد ة أيضاً .. فقد عانى الشطر الجنوبي من الصراعات الداخلية على السلطة حتى منتصف الثمانينات ، فيما عانى الشطر الشمالي من صراعات مماثلة حتى مطلع الثمانينات .

وبين هذا وذاك .. تدفقت المفاهيم النظرية والتصورات السياسية والآيديولوجية المتناظرة والمتناقضة ، لتؤسس وعياً مشوهاً يفتقر إلى شروط المعرفة المعاصرة لواقع التجزئة في الظروف الوطنية والعالمية الجديدة والمتغيرة ، ويتجاهل تحت ضغط سلطة التجزئة والصراع الداخلي على السلطة ضرورة إغناء وتطوير شروط المعرفة لوعي الوحدة اليمنية الذي صاغه الخطاب السياسي الوحدوي للحركة الوطنية اليمنية المعاصرة ، وكان له دور هام في تشكيل الوعي الوطني المعاصر للشعب اليمني سواءً في مرحلة استيقاظه الأولى، أو في مرحلة نهوضه وتبلوره بعد قيام ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر .

كان تعاطي هذه الأنماط من المفاهيم النظرية والتصورات السياسية و الآيديولوجية يتم في ظل نقص حاد لأدوات التحليل المعرفي ، الأمر الذي جعل التأثير السلبي لهذا التعاطي غير محصور في حدود تسطيح الوعي النظري ، بل امتد ليشمل تراكماً طويلاً من العمليات السلبية على مستوى الوعي ، تمخضت عنها ولادة مشوهة لفكر سياسي ينطوي على أزمة عقل وأزمة ثقافة في آن واحد عند الإجابة عن سؤال الوحدة اليمنية.

ولعل هذه الأزمة تندرج ضمن إشكاليات أساليب التلقين الذي عانى منه طويلاً وعينا الأيديولوجي من جراء تعطيل أو تسطيح دور العقل كأداة للتفكير.

إن قولنا بوجود أزمة عقل .. وأزمة ثقافة في الحياة الفكرية والسياسية التي شهدت تعاطي تلك المفاهيم والتصورات والشعارات ، ينطلق من الفرضية التي تقول بأن للفكر جانبين .. أولهما أن الفكر محتوى ، وثانيهما أنه أيضاً أداة .. بمعنى انه عقل يقوم بإنتاج المفاهيم والتصورات ومختلف أشكال التفكير والوعي .

أما المعادل الموضوعي الذي يربط بين جانبي الفكر، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي ينتمي اليها ..لأن عملية التفكير تتم داخل ثقافة سياسية معينة وبواسطتها .. أي التفكير بواسطة مرجع معرفي من أبرز محدداته موقف الإنسان في المجتمع ونظرته إلى العالم والمستقبل!!

قطعاً كان هناك ما يشبه الفراغ الثقافي الذي كرسته عوامل عديدة من بينها ضعف مستوى تطور الثقافة الوطنية والإنتاج الثقافي اليمني، بالإضافة إلى ما كانت تعانيه الثقافة العربية عموماً في السبعينات من تشوهات واختلالات ، ولعل هذا الوضع كان سبباً في أن يكون التفكير مغترباً عن تربته الثقافية وإشكالياتها ، ومفتقراً إلى مرجعيته المعرفية التي لا يمكن أن تتوافر إلا على خلفية من الثقافة الرفيعة .. وكانت النتيجة الموضوعية لذلك هي اغتراب محتوى التفكير عن الحياة الواقعية الملموسة ، وانحصاره في دائرة التأملات والأحلام والأوهام الآيديولوجية المجردة .

وفي تقديري إن تزامن ظهور الدولتين اليمنيتين الشطريتين السابقتين مع دخول سؤال الوحدة اليمنية دائرة ((أوهام الآيديولوجيا)) لم يسهم فقط في محاصرة هذا السؤال وتكبيله بقيود الإيديولوجيا ، بل أن هذا التزامن أدى إلى إفراغ سؤال الوحدة من أي مضمون تاريخي معاصر، على الرغم مما قد يتصوره المرء ظاهرياً .. لأن سؤال الوحدة دخل على يد الآيديولوجيا مأزقه المحتوم في كل من الدولتين الشطريتين قبل قيام الجمهورية اليمنية يوم 22 مايو 1990 م ، حيث ساد الاعتقاد بأن الحقيقة يحتكرها كل منهما منفرداً ، وينفيها كل من منهما عن الآخر منفرداً أيضاً !

هكذا تولى الخطاب السياسي والآيديولوجي القديم في أواخر الستينات وخلال السبعينات والثمانيات وظيفة تبرير وجود ((نظامين اجتماعيين متمايزين ، ذوي اتجاهين مختلفين في التطور)) ، أو تبرير وجود نظام يجد هويته في الدين مقابل نظام مارق تخلى عن الهوية الدينية وخرج عن الملة ، بحسب ذلك الخطاب .

وهكذا أيضاً كانت التجزئة تقوم بتعريف الوحدة وتعريف شروط قيامها.. كما أصبحت التجزئة أيضاً هي التي تقوم بتوظيف المفهوم الآيديولوجي للوحدة بهدف خلق نقيضه، أي تبرير وتكريس الدولة الشطرية .. بيد أن ذلك الخطاب لم يكن قادراً على إعادة تعريف الثقافة الوطنية التي شكلت رافعاً قوياً للخطاب السياسي الوطني الشعبي الوحدوي في مواجهة هيمنة الآيديولوجيا على سؤال الوحدة.

□ عن/ صحيفة (26سبتمبر)

تكفير الكاريكاتير .. لماذا ؟

أحمد الصراف □

كتب خالد سلطان السلطان، وهو كاتب منتم للحزب السلفي في الكويت، مقالا غطى صفحة كاملة من جريدة "الوطن" ليوم 23 /10 ، تكلم فيه، وبإسهاب ممل، عن "النظرة الشرعية للكاريكاتير "، وبواعث الاستهزاء من خلال رسومها وأضرار السكوت عن المستهزئين، وعقوبة الاستهزاء والموقف من المستهزئين إلى آخره ذلك من كلام غير مجد. ولخطورة السكوت عن مثل هذا النوع من الاتهام رأينا إبداء رأينا في النقاط التالية:

أولا: رسم الكاريكاتير السياسي فن حديث، ولا أعرف بالتالي لماذا كتابة صفحة كاملة عنه وترك بقية فنون الرسم والتصوير الأخرى جانبا وهي الأكثر قدما وشيوعا، والتي تعتبر أقرب وأصدق تمثيلا للشكل البشري المحرم تصويره أو رسمه، حسب وجهة نظر البعض من أهل التطرف والتزمت!!

ثانيا: أكد الكاتب أن الرسم الكاريكاتيري يستغل في السخرية من أنظمة حاكمة، وفي الطعن والاستهزاء، حسب وجهة نظره، من تعاليم الدين والمتمسكين به!! ونسي الكاتب أن صورة فوتوغرافية واحدة يمكن أن تكون أبلغ من ألف كلمة وألف كاريكاتير، والأمثلة على ذلك كثيرة!! كما أن الكثير من الكتابات والروايات والمسرحيات والأفلام تقوم بـ"الجرم" ذاته فلِمَ لم يحرمها صراحة ويخلصنا من كل هذه الفنون والإبداعات!!

ثالثا: ذكر الكاتب، حرفيا، أن رسم صور لذوات الأرواح، كصور البشر والحيوانات، وبإجماع العلماء السابقين والمعاصرين، وبئس العلماء، يعتبر من كبائر الذنوب! والمصورون هم "أشد الناس" عذابا يوم القيامة يعذبون بكل صورها!!

فإذا كان هذا مصير رسامي الكاريكاتير، فما العذاب الذي سيلقاه في الآخرة مجرمون وسفلة من أمثال صدام وموسوليني وهتلر وستالين أو هولاكو وغيره الآلاف من القتلة عبر التاريخ؟

رابعا: نسي الكاتب أن رسم الكاريكاتير لا يختلف كثيرا عن الرسوم الموغلة في القدم التي اكتشفت داخل الكهوف، والتي عرفنا منها الكثير عن حياة الإنسان الأول. كما ساعدت رسوم الحضارات القديمة، كالفرعونية، القريبة من الرسوم الكاريكاتيرية، في فهم الكثير عن أسرار حضارات من سبقونا!!

خامسا: لا يمكن اليوم وفي هذا العالم المعقد الذي نعيش فيه والمليء بالأخطار، السفر بغير جواز. وهذه الوثيقة لا تعني شيئا من غير صورة صاحبها الفوتوغرافية المحرمة. فتصوير الإنسان أمر مهم من نواح شخصية ونفسية وأمنية، وكل من يعترض على الرسم والتصوير الفوتوغرافي لا شك ينتمي لعصور غابرة.

سادسا: ساعدت الرسوم الكاريكاتيرية التي رسمت للمشتبه باقترافهم جرائم اغتصاب وقتل رهيبة، ساعدت في إلقاء القبض على الآلاف منهم، وهو الأمر الذي لم يكن ليتم لولا تلك الرسوم، التي يصفها السيد بالمحرمة!!

وأخيرا، والقائمة طويلة، بالرغم من أن الكاتب خصص صفحة كاملة في الكتابة عن مختلف عواقب وشرور وأحكام رسم الكاريكاتير، إلا أنه لم يخصص ولو سطرا واحدا للكتابة عن رأيه "الفقهي" في أولئك الذين يعملون ويكتبون ويقبضون مالا من صحف هي الأكثر استعمالا للرسوم الكاريكاتيرية، وهو أحدهم!

□ كاتب كويتي

الأوطان والأمم ليست حقائق قبْلية

عبدالإله بلقزيز □

لا يردّد المرء قاعدة نظرية حين يقول إن أقصر سبيل الى إنجاز عملية التوحيد الوطني في أي بلد – وأمثلته في الوقت عينه – (هو) التقدم أشواطا بعيدة في تنمية ذلك البلد وإرساء النظام الديمقراطي والمؤسسات فيه. فلقد قام دليل على هذا التلازم (بين التوحيد وبين الديموقراطية والتنمية) في تجارب عدة من البناء الوطني أو القومي في العالم المعاصر ليعزز، في الآن نفسه، صدقية ما كان في عداد الاقتناع النظري لدى كثيرين لم يستسيغوا كيف يمكن لتوحيد وطني أو قومي أن يرى النور ويصمد بمعزل عن شرطه التحتي: التنموي والديمقراطي. وقد لا نحتاج الى كبير شرح لبيان حقيقة أن الأوطان ليست مجرّد جغرافيا وبشر، بل علاقات اجتماعية وسياسية، وأنها لا تقوم أو تكون كيانات لشعوب وأمم إلا متى انتسجت الروابط وتمتنت بين الأفراد والجماعات واستقر في وعي الجميع أنهم يكوّنون وحدة اجتماعية واحدة (جماعة وطنية او قومية)، فقد يكون ذلك من «بداهات» الأمور في الاجتماع السياسي. إن الذي يمكن أن يحتاج الى بعض البيان هو كيف يحصل ذلك الوعي (بالهوية الوطنية أو القومية)، وكيف يكون للتنمية والديمقراطية أثرٌ في تكوينه أو في استيلاد ظروف ذلك التكوين. قد يكون الشعور – الفردي والجماعي – بالانتماء الى وطن والى شعب أو أمة حصيلة التربية على قيم مشتركة موروثة، أي حصيلة فعل عاملين مستمرين: الموروث الثقافي والديني والاجتماعي الذي يمثل موارد هوية لجماعة إنسانية ما، ثم الأشكال والصور المختلفة لإعادة إنتاج ذلك الموروث وتوزيعه اجتماعياً من طريق التلقين والتنشئة اللذين تنهض بأدائهما مؤسسات متعددة ومختلفة من أسرة ومدرسة ومؤسسة دينية وإعلام وقانون... الخ. غير أن هذا المستوى من الشعور لا يكون دائما كافياً لإنتاج وعي بالانتماء الوطني والقومي بمعناه السياسي وإن كان قادراً على إنتاج وعي ثقافي بالانتماء الى حضارة، أو على إنتاج وعي بالانتماء الى عقيدة دينية. لا يكفي المرء مثلاً أن يولد في مصر أو المغرب من أبوين مصريين أو مغربيين، وأن يتلقّف تاريخ هذين المصرين من أمصار العرب، وأن يتشبع بعظمة رموز تاريخهما، وأن تكرّس البيئة العائلية والتربوية والإعلامية قيم الاعتزاز بالانتماء الى البلد عنده، حتى تتكون في وعيه مبادئ الوطنية المغربية أو المصرية، أو حتى يتحصّن وعيه من خطر البرُم بذلك الانتماء أو الرغبة في التحلل منه. من يعتقد أن ذلك وحده يكفي، يفترض أن الوعي بالانتماء الى وطن أو أمة وعي قبلي جاهز، أو حتى من عمل التربية والتلقين كوسائط ناقلة أو حاملة لذلك المعطى الجاهز: المصنوع في رحم الزمن الماضي! قلنا إن الأوطان ليس حقيقة جغرافية، وإنما هي حقيقة اجتماعية – اقتصادية وسياسية، وأن الشعوب والأمم ليست مجموعات سكانية تقوم بينها علاقات القرابة والجوار، وإنما هي كيانات اجتماعية ملتحمة بعلاقات الاجتماع السياسي الجامعة لا بعلاقات القرابة الأهلية. ولا تقوم بين الجماعات الاجتماعية روابط انصهارية تدمج بعضها في بعض وتصنع لها ماهية واحدة أو مشتركة – ترتفع بها عن مجرد علاقات الانتماء الطبيعي (= العائلي، العشائري...) – إلا متى قامت بينها المصالح المادية التي تخلق فيها ذلك النسيج الواحد المشترك وتجعل الواحدة منها تتعرف على نفسها في العلاقة بالأخرى، أو قل تتعرّف على نفسها داخل الكل الاجتماعي الذي يأخذ شكل شعب أو أمة أو جماعة وطنية. لا يتخلى المرء بيُسر عن روابطه الطبيعية – الأسرية أو القبلية – إلا متى تولّدت مصالح جديدة تربطه بأنساق اجتماعية أعلى من البنى الطبيعية وأبعد مدى من المصالح التي تنشأ في كنف تلك الروابط والبنى الطبيعية.

الى الدولة، لا إلى الثقافة والقيم، تعود وظيفة إنتاج تلك الشبكة الجديدة من العلاقات التي تعيد توزيع الأفراد والجماعات توزيعاً اجتماعياً جديداً ضعف روابط متمايزة عن روابط النسب والدم والقرابة السابقة. وليست الوظيفة هذه أيديولوجية، أي تدور في نطاق صناعة وعي جماعي بانتماء جديد يقطع به الناس مع عصبياتهم الصغرى، وإنما هي وظيفة اجتماعية وسياسية في المقام الأول. إنها الوظيفة التي لا تنجح في تحقيق هدف الصهر والدمج إلا من خلال إنتاج مصالح عامة تبرر للأفراد والجماعات الارتباط ببعضهم من خلالها والشعور الجماعي بالانتماء المشترك، وتخلق لديهم الوازع الضروري للدفاع عن أنفسهم بوصفهم جماعة واحدة. بهذا المعنى تنشأ فكرة الوطن والشعب الواحد. بمقتضى المصلحة تنشأ لا بمقتضى فكرة أو مبدأ مجرد يجري نشره فيهم من خلال وسائط التأثير المختلف. وليس معنى ذلك أن الآيديولوجيا غير ذات فائدة في مضمار بناء الشعور الوطني والقومي عند جماعة اجتماعية ما، أو أن الوظائف الأيديولوجية للدولة غير ذات قيمة في مجال صناعة وعي جمعي بالانتماء المشترك لدى تلك الجماعة، وإنما القصد أن فعل الأيديولوجيا نفسه متوقف على وجود مصلحة مادية جماعية تبرره، أو – على الأقل – تسمح له بأن يحرث في أرض خصبة، وإلا فإن الأيديولوجيا وحدها لا تخلق شعوراً معزولاً عما يؤسس له ولكيونته. الأوطان والشعوب والأمم ليست حقائق قبلية مطلقة، إذا، وإنما حقائق تُبنى بناء مستديماً من خلال التوليد المستمر للمصالح المادية التي تصنع بين الناس روابط فتدمجهم في وحدات اجتماعية وتكوّن لديهم أناهم الجمعية. هنا نقطة التقاطع أو التلاقي بين الاجتماعي – الاقتصادي وبين السياسي في عمل الدولة. حين تقيم الدولة البنى التحتية، وتربط الأرياف بالمدن وبالحياة الحضرية، وتنشر التعليم، وتوفر فرص العمل للقوى العاملة، وتحمي حقوق المنتجين، وتحمي الأمن الاجتماعي والممتلكات، فهي تنهض ببرنامج تنموي (اجتماعي – اقتصادي)، لكنها تنجز في الوقت عينه برنامجاً سياسياً هو التوحيد الوطني، هو صناعة وطن جامع. وحين تقيم نظام المؤسسات السياسية، وتكرّس الحريات العامة وتحمي حقوق الإنسان، وتضع التشريعات الكافلة للحياة الديموقراطية وللمشاركة السياسية، فهي تنهض ببرنامج سياسي (ديموقراطي)، لكنها في الوقت عينه تفتح أمام التنمية وتعظيم فرص التقدم إمكانات كبيرة تسمح بالمزيد من الاندماج الاجتماعي الذي يصنع الأوطان والأمم. في الحالين، تنشأ الأسباب الفعلية الدافعة نحو هدف التوحيد الوطني بقوة بالإرادة العامة الجامعة لا بعنف الدولة أو أجهزتها القمعية.

□ كاتب مغربي

التنوير ليس قراراً سياسياً

محمد الحدّاد □

التنوير مشروع كوني لكنّ كونية التنوير لا تنفي معطى الوطنية التي هي ظاهرة سياسية حديثة. لقد تصلبت الحدود بين المجموعات البشرية منذ أن بدأت وسائل الاتصال تنسف الحدود الذهنية بين البشر وابتدع جواز السفر في القرن نفسه الذي اخترع فيه التلغراف. والعالم قرية كونية من جهة تيسير الاتصالات بين أفراده لكنه لن يتحوّل قريبا، والراجح أنه لن يتحوّل أبداً، إلى مساحة مفتوحة ومرفوعة الحدود وإلى أفراد يحملون الجنسية الإنسانية.

إنّ الحدود القائمة في المنطقة المدعوة بالشرق الأوسط الكبير هي حدود اعتباطية لكن كلّ الحدود هي كذلك. لا شيء يبرّر منطقيّا أن تنتمي منطقة الألزاس إلى فرنسا دون ألمانيا ولا منطقة التكساس إلى الولايات المتحدة الأميركية دون المكسيك. وكل ما هو اعتباطي يصبح أمرا واقعا بتقادم العهد ومرور الزمن. وإدارة الموجود مهما عسر هو في الغالب أقلّ مجازفة من تغيير الخرائط بشرط أن تعتبر الحدود كيانات إدارية وسياسية ولا تتحوّل إلى مشاريع لسحق الأقليات والمخالفين تحت غطاء أيديولوجيات غامضة. وتقسيم الكيانات القائمة وتفتيتها لن يسهّل نشر الأنوار والديموقراطية. ومن السذاجة أن نظنّ لحظة أن التدخل الأميركي في العراق يمكن أن يقاس على الحملة الفرنسية على مصر أو أن بوش الابن يمكن أن يشبّه بنابليون بونابرت، بل الأمر إلى العكس أقرب. بونابرت كان ابن الثورة الفرنسية وبوش ابن عائلة نفطية، وكلّ إناء بما فيه يرشح. وخطط التقسيم والتفتيت لا يراد منها سوى تسهيل سيطرة الأقوياء على الضعفاء وهي إلى ذلك مسار إذا بدأ لا يستقرّ إلى قرار. فلا توجد كتلة صماء تدعى العرب ولا الأكراد أو العلويين أو السنة أو الشيعة أو المسلمين أو المسيحيين. ما يعني أنّ تسهيل التعايش بين البشر لن يحلّ بمجرّد تقسيمهم عرقيا أو دينيا أو مذهبيا، إذ تخترق كل دين وعرق ومذهب تفريعات شتى ستدفع إلى مزيد التقسيم والتفتيت.

فالحلّ الأمثل هو نشر التنوير وإعلاء قيمة الفرد وتوسيع دائرة الحرية والمشاركة السياسية والاقتصادية والفصل بين المواطنة والانتماءات العقائدية والمذهبية. لا شيء يمكن أن يوقف النزاعات بين البشر وتأمّل ذلك ضرب من اليوتوبيا. أمّا الإدارة السلمية للنزاعات فهي ممكنة في ظلّ تقدّم التفكير البشري وتقدّم التجارب التاريخية في التنظيم الاجتماعي. وحصيلة هذا التقدّم هو ما ندعوه بالحداثة السياسية.

وكما تخفّى الاستعمار سابقا بالليبرالية وتخفّى الحكم العشائري بالقوميّة والحكم الفردي بالاشتراكية، فلن يكون مستغربا أن تتقدّم مشاريع التقسيم والتفتيت باسم التنوير، لكن التنوير الحقيقي هو الذي يخدم مصالح الشعوب دون مؤسسات النفط وقوى الضغط المرتبطة بها. ولما كانت منطقة الشرق الأوسط تحتوي الاحتياطي الأوّل للنفط والغاز لمدة نصف قرن قادم على الأقلّ فإنها ستظلّ ممزقة بين مشروعين، مشروع المحافظة على السائد للتوقّي من المخاطر المحدقة ومشروع الإصلاح التنويري والديموقراطي لمواجهة هذه المخاطر. والعقل المستنير هو الذي يدرك أنّ السائد لو كان كفيلا بالوقاية من المخاطر لما كنّا في الوضع الذي نحن عليه.

والتنوير ليس قرارا سياسيا أو ندوة تعقد هنا أو هناك لكنه عمل دؤوب وعسير وبطيء النتائج. وليس عرض الأفكار الراجحة بكاف لانتشارها كما لا يكفي جمال اللوحة لشهرة الفنان ولا قيمة القصيدة لمجد الشاعر. ومن أوّل ضرورات التنوير البحث عن الصيغ الكفيلة بتقديم الأفكار الجديدة بأسلوب يرغب ولا ينفّر. وليس المطلوب التفكير من وجهة نظر المجموعة وإنما التفكير لها من خلال الأفق الإنساني الذي ينبغي أن تبلغه وتساهم في نحته، فطرح الأفكار من خلال المخزون الثقافي للمجموعة المتوجه اليها بالحديث يساعد على ترسيخ جسور المحاورة والمساءلة ويرفع الالتباس ويسهل التأثير، بشرط ألا يتحوّل إلى مغازلة للشعور الجمعي وتعميق الحنين إلى أمة متصوّرة على نموذج الأمومة أو الجزع من غرب مرسوم في هيئة الشياطين. ولقد ترجم لوثر الكتاب المقدس من اللاتينية إلى الألمانية كي يصبح الدين ملكا للجميع، وابتدع فلاسفة الأنوار الموسوعة لعرض رؤيتهم للعالم، وأنشأ أدباء الحداثة الرواية ليكون التحليل الاجتماعي متاحا لكل مواطن. وقديما صاغ ابن المقفع فكره السياسي في شكل أمثولات، ولخص ابن طفيل فلسفته في قصّة مثيرة. فالإبهام الذي يظنه البعض جزءا من الحداثة سيزيد من التباس الخطاب التنويري والخلط بينه وبين مآرب أخرى. وليس البحث عن الشكل المناسب في الخطاب بأقلّ قيمة من بناء المضمون المنشود في التفكير. ولو كان كافيا لانتشار الأفكار إعلانات المبادئ واقتباسات العبارات لكان أمر التنوير هينا، لكنّ تنزيل الكوني في الوطني والعام في الخاص والفلسفي المجرّد في القضايا اليومية هو الذي يحوّل الحداثة مطلبا وتطلعا بعد أن كانت شبهة وتوجساً.

□ كاتب سوري

أخي المواطن .. أختي المواطنة

مسؤولية وقاية طفلك من مرض الحصبة تتجسد في تحصينه إما في المرفق الصحي أو المدرسة أو في موقع التحصين القريب من المسكن

الحملة التكميلية نحو القضاء على مرض الحصبة في الفترة(24-29 نوفمبر 2007م) لجميع الأطفال من (9 أشهر- 15 عاما) في محافظات (عدن – شبوة – مأرب – الجوف – صعدة) بكافة مديرياتها، ،(مديريات إب– الضهار – المشنة) بمحافظة إب ، ومديريتي (ظليمة حبور – ثلا) بمحافظة عمران، ومديرية (بني سعد) بمحافظة المحويت، ومديرية (جيشان) بأبين.